وقائع من جرائم صدام الاقتصادية في العراق

الانفاق العسكري، الناتج القومي والايرادات النفطية

الدكتور توفيق المرياتي

تمثل الاثر المهم الاخر للحرب بمطالبها المالية من موارد العراق. فالحرب قادت ليس فقط الى تخفيض الناتج القومي، الدخل القومي، او اضافة صعوبات في توفير القوى العاملة او تصاعد مشكلة العجز في القوة البشرية .بل اضطرت البلد، كما هو متوقع، الى صرف الموارد المالية لضمان النزاع مع ايران .

انفقت الحكومة عام ١٩٧٥ (٣,١) بليون دولار لاغراض الدفاع او مايعادل (٢٢,٥ ٪) من الناتج المحلي الاجمالي. وتضاعف الانفاق العسكري عام ١٩٨٠ إلى اكثر من ست مرات حيث بلغ (١٩,٨)بليون دولار او ما يعادل (٣٧ ٪) من الناتج المحلي الاجمالي ( ) .

وحسبما يتضح من الارقام الواردة بالجدول رقم (٣) أعلاه أستمرت حصة الانفاق العسكري بالتزايد والتي بلغت (٢٥,١) بليون دولار او ما يعادل (٥٧,٤٪) من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٨٢ . ويمكن استخدام طريقة اخرى لقياس أعباء الانفاق العسكري من خلال ربطه بالايرادات النفطية . تراجعت الاهمية النسبية للانفاق العسكري في اجمالي الايرادات النفطية نتيجة الارتفاع الحاد للعوائد النفطية اوائل السبعينيات . لكن الانفاق العسكري امتص عام ١٩٨٠ ما يعادل (٧٥٪) من الدخل النفطي ، كما أنفقت الحكومة خلال السنوات اللاحقة عدة اضعاف ايراداتها النفطية لتمويل ماكنة حربها مع ايران . هكذا بلغت النفقات العسكرية خلال خمس سنوات (١٩٨١ - ١٩٨٥) ما يعادل (١١٩,٩) بليون دولار او بنسبة (٢٤٧٪) من اجمالي الايرادات النفطية المتحققة خلال نفسها الفترة نفسها البالغة (٤٨,٤) بليون دولار، وبكلمات اخرى، وفي الوقت الذي بلغ متوسط النفقات العسكرية (٢٣,٩) بليون دولار سنوياً ، كان متوسط العائدات النفطية (٩,٧) بليون دولار ، أي ان العجز في السنوات الخمس قد اصبح (٧١,٥) بليون دولار ، وهذا الفارق بين النفقات العسكرية والايرادات النفطية، الذي تمت تغطيته من السعودية والكويت عن طريق قروض المجهزين، السحب من احتياطي العملات الاجنبية المتراكم، اضافة الى توقف الصرف على خطط التنمية او برامج الاستيراد او الخدمات الاجتماعية (أنظر الجدول رقم.

الحرب والاستيرادات العسكرية والمدنية

ان ضيق القاعدة الاقتصادية ، الاعتماد المتزايد على الاسواق الخارجية في تجهيز السلع الغذائية ، السلع الوسيطة او الرأسمالية ، التجهيزات العسكرية يعني ان أي تراجع غير مخطط في/ الاستيرادات/ الصادرات يؤثر بلا شك في مستوى النشاط الاقتصادي ، التشغيل ، توزيع الدخل ، الاسعار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية .

تبين الارقام الواردة في الجدول رقم (٢) أعلاه ان الاستيرادات العسكرية قد ارتفعت من (٠,٥ بليون دولار عام ١٩٧٥ الى ٢,٤) بليون دولار عام ١٩٨٠ ، بعدها الى (٩,٢) بليون دولار عام ١٩٨٤، وعلى الرغم من تراجع الاستيرادات العسكرية بعد عام ١٩٨٠، فقد استمرت بمستويات عالية لغاية ١٩٨٨، بلغت (٤,٦) بليون دولار. وحسب الارقام الواردة في الجدول أعلاه فقد بلغ المعدل السنوي للاستيرادات العسكرية ما مقداره (٥,٦) بليون دولار خلال السنوات (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، او ما مجموعه (٥٢,٤) بليون دولار .

ان الارتفاع الحاد للاستيرادات المدنية خلال السنوات الاولى من الحرب ادى الى زيادة حصتها من اجمالي الاستيرادات ، حيث بلغت (٨٢,٦ ٪) عام ١٩٨٠ ، بعدها بدأت تسجل اتجاهاً تنازلياً ابتداءاً من عام ١٩٨٢ . ففي عام ١٩٨٤ لم تتمكن الحكومة من استيراد اكثر من (١,٩) بليون دولار او ما يعادل (١٧,١ ٪) من اجمالي الاستيرادات .

تقدير كلفة دمار الحرب

على الرغم من الخسائر البشرية الهائلة التي نجمت عن الحرب العراقية الايرانية ، فقد صاحبت هذه الخسائر نوعين من الكلف الاقتصادية ، احدهما كلف اقتصادية واضحة قابلة للقياس او التقدير، وثانيهما كلف ضمنية غير قابلة للتخمين ، تشمل حالات المرض او العجز ، الوفاة المبكرة ، كلفة الوفاة والمحاربين القدامى، التضخم، الفرص الضائعة للنمو ، الفرصة البديلة لكلفة القوات المسلحة ، او الاستيرادات العسكرية ، الخسائر او الدخل الضائع من المشروعات المدمرة، المخربة او غير المنجزة اضافة الى اختلال او تشوه العملية التخطيطية. تشمل عناصر الكلف الواضحة: الانفاق العسكري، الاستيرادات العسكرية، استبدال الموجودات المدمرة ، فقدان ايرادات النفط ، كلفة تغيير مسالك التجارة الخارجية ، تراجع الناتج المحلي الاجمالي .

ويمكن ايجاز الخسائر العراقية كالتالي :

١ . خسائر الناتج المحلي الاجمالي البالغة (٩١,٤) بليون دولار ، والتي شملت الخسائر الناجمة في قطاع النفط ، الصناعة ، الطاقة، المواصلات ، الاسكان والصحة .

٢ . خسائر الايرادات النفطية البالغة (١٩٧,٧) بليون دولار .

٣ . خسائر العملات الاجنبية البالغة (٧٨,٨) بليون دولار نتيجة انفاق مبلغ الاساس البالغ (٣٥) بليون دولار اضافة الى عوائد الفوائد المتراكمة لهذه الاصول خلال فترة الحرب

٤ . خسائر احتياطات العملات الاجنبية المحتملة والبالغة (٨٠) بليون دولار الناجمة عن تزايد الانفاق العسكري .

٥ . بلغت الخسائر الاقتصادية التي تعرض لها كل من العراق وإيران خلال فترة الحرب (١,٩٧ تريليون دولار ، شكلت خسائر إيران منها (٦٤٤,٣) بليون دولار في حين بلغت خسائر العراق (٤٥٢,٦) بليون دولار .

كما يمكن قياس كلفة الحرب من خلال مقارنتها بالايرادات النفطية . ففي حين بلغت اجمالي الايرادات النفطية خلال الفترة من عام ١٩٣١ - السنة الاولى التي تسلمت الحكومة العراقية ايرادات النفط - لغاية ١٩٨٨ ما قيمته (١٧٩,٣) بليون دولار ، نرى ان حجم خسائر الحرب قد تجاوزت (٤٥٢,٩) بليون دولار مما يعني ان نظام البعث قد اهدر خلال (٨) سنوات (٢,٥) مرة من الايرادات النفطية المتراكمة خلال (٧٥) سنة.

الودائع العراقية في لبنان ٦٠٠ مليون دولار

أما الديون المستحقة لمصدرين لبنانيين فتحتاج إلى إثبات

اثناء وجودهم في بيروت بحث الوزراء العراقيون في موضوع الودائع العراقية العالقة لدى مصارف لبنانية كما بحثوا في مبالغ مستحقة في ذمة مؤسسات عراقية لمصدرين لبنانيين..

وذكر أن الودائع العالقة لدى المصارف اللبنانية تقدر بنحو ٦٠٠ مليون دولار وقد تم الاتفاق على أن يسترد الجانب العراقي مبلغ ١٠٠ مليون دولار كل شهرين ومن المعلوم أن هذه الودائع تعود إلى البنك المركزي العراقي ومصرف الرافدين ومصرف الرشيد وشركة تسويق النفط (سومو) وهي موزعة على نحو (١٧) مصرفاً وذكر أنه جرى تحويل مبلغ مقداره مئة مليون دولار أما المبالغ المستحقة والعالقة في ذمة المؤسسات العراقية لمصدرين لبنانين فتقدر بـ ٢٥٠ مليون دولار إلا إنها تحتاج إلى اثباتات مادية.. وقد شدد الوزراء العراقيون على وجوب تقديم اصحاب الحقوق المستندات الثبوتية الاساسية التي تبين بوضوح حجم المستحقات لأن كثيراً من الملفات تلف أو أحرق في بغداد..

مناقشة أوضاع الصناعات الورقية والطباعة في العراق

استمع الاتحاد العربي للصناعات الورقية والطباعة والتغليف في اجتماع مجلس إدارته التاسع والاربعين في بيروت عرض دقيق لهذه الصناعة في العراق في ظل التطورات التي يشهدها وما تحتاج اليه من مؤازرة للنهوض من قبل الصناعيين العرب.

وتضمن جدول أعمال الجلسات التي حضرها الاعضاء الذين يمثلون ١٢ دولة عربية منتسبة للاتحاد مشروعاً لتكريم الصناعيين العرب الاحياء والراحلين الذين اسهموا بنشاطات الاتحاد بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على تأسيسه.

وكان اتفاقه على انتخاب منسقين لقطاعات الاتحاد الثلاثة: التعبئة والتغليف والطباعة والصناعات الورقية للاهتمام بالشؤون المشتركة في لقاءات دورية كما كان التركيز على ضرورة التوصل إلى اصدار مواصفات قياسية عربية للانتاج الورقي بالاستناد إلى المواصفات الدولية وقد تم لهذه الغاية تكليف لجنة خاصة لمتابعة الموضوع وايجاد الآلية المناسبة لوضعه موضع التنفيذ في القريب العاجل كذلك تم بحث شؤون تنظيمية بينها شؤون الامانة العامة بهدف تفعيل التعاون الإداري بين المكاتب الاقليمية للدول المنتسبة وضم ما تبقى من مؤسسات غير منتسبة في العالم العربي إلى صفوف الاتحاد..

ويذكر أن هذا الاتحاد انشيء بقرار من جامعة الدول العربية وهو عضو مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ويتخذ من بغداد مقراً له..

العراق يبحث تعزيز العلاقات التجارية مع مصر

قام وزير التجارة العراقي محمد مصطفى الجبوري على رأس وفد اقتصادي بزيارة إلى مصر استغرقت عدة أيام لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين بغداد والقاهرة.

وأجرى الجبوري خلال تلك الزيارة عدة لقاءات مع عدد من المسؤولين المصريين ورجال الاعمال والمستثمرين لبحث سبل دعم العلاقات التجارية بين البلدين، والتعرف على احتياجات السوق العراقية لتلبيتها من المنتجات والبضائع المصرية.

وكان رئيس الوزراء المصري آنذاك عاطف عبيد قد افتتح بالقاهرة في شهر آذار الماضي بحضور نحو ٥٠٠ رجل أعمال عراقي معرضاً للمنتجات المصرية يستهدف تأمين نصيب للشركات المصرية في صفقات إعادة الاعمار في العراق.

وحضر المعرض ممثلو ٣٢٠ شركة ومؤسسة مصرية من القطاعين العام والخاص تأمل الحصول على عقود في السوق العراقية.

ونظم المعرض الذي افتتح تحت شعار معاً نبني عراقا جديداً اتحاد الصناعات المصري الذي وقع رئيسه آنذاك عبد المنعم سعودي مع نظيره العراقي اتفاقية للتعاون.

وكان العراق يحتل المرتبة الثانية على قائمة الدول العربية التي تصدر إليها مصر منتجاتها بعد السعودية.

وبلغت الصادرات المصرية إلى العراق نحو ٦٣ دولار في العام ,٢٠٠٠

جدول رقم (١)
الانفاق العسكري، ايرادات النفط والناتج المحلي الاجمالي
١٩٧٥/١٩٨٨ (بليون دولار)

سنة	نفقات عسكرية	ايرادات النفط	نسبة النفقات العسكرية إلى ايرادات النفط	الناتج الاجمالي	نسبة نفقات العسكرية الى الناتج المحلي
١٩٧٥	٣,١	٨,٣	٣٧,٣	٣٨,٥	٨,٠٪
١٩٧٦	٣,٤	٩,٥	٣٥,٨	٤٠,٦	٨,٤٪
١٩٧٧	٣,٦	١١,٠	٣٢,٧	٤٣,٣	٨,٣٪
١٩٧٨	٣,٩	١٠,٩	٣٥,٨	٤٤,٣	٨,٨٪
١٩٧٩	٤,٣	١٩,٠	٢٢,٦	٥٣,٤	٨,٠٪
١٩٨٠	١٩,٨	٢٦,٠	٧٦,٢	٦٣,٠	٣١,٤٪
١٩٨١	١٩,٣	٢٤,٠	٨٠,٤	٦٠,٠	٣٢,٢٪
١٩٨٢	١٩,٠	٢٠,٠	٩٥,٠	٥٧,٠	٣٣,٣٪
١٩٨٣	١٧,٠	١٩,٠	٨٩,٥	٥٤,٠	٣١,٥٪
١٩٨٤	١٥,٠	١٧,٠	٨٨,٢	٥٠,٠	٣٠,٠٪
١٩٨٥	١٤,٠	١٢,٠	١١٦,٧	٤٦,٠	٣٠,٤٪
١٩٨٦	١٢,٠	٦,٠	٢٠٠,٠	٤٠,٠	٣٠,٠٪
١٩٨٧	١٢,٠	٨,٠	١٥٠,٠	٤٢,٠	٢٨,٦٪
١٩٨٨	١٢,٠	٩,٠	١٣٣,٣	٤٤,٠	٢٧,٣٪

المصدر: U.N. National Accounts Statistics of Main Aggregates 1988, New York, 1991

جدول رقم (٢)
الاستيرادات العسكرية والمدنية (١٩٧٥ - ١٩٨٠)
(بليون دولار)

سنة	اجمالي الاستيرادات	استيرادات عسكرية	نسبة (٢) الى (١)	استيرادات مدنية	نسبة (٤) الى (١)	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة (٢) الى الناتج المحلي الاجمالي
١٩٧٥	٤,٢	٠,٥	١١,٩	٣,٧	٨٨,١	٣٨,٥	١,٣٪
١٩٧٦	٤,٨	٠,٦	١٢,٥	٤,٢	٨٧,٥	٤٠,٦	١,٥٪
١٩٧٧	٥,٤	٠,٧	١٢,٩	٤,٧	٨٧,١	٤٣,٣	١,٦٪
١٩٧٨	٦,٠	٠,٨	١٣,٣	٥,٢	٨٦,٧	٤٤,٣	١,٨٪
١٩٧٩	٦,٨	٠,٩	١٣,٢	٥,٩	٨٦,٨	٥٣,٤	١,٧٪
١٩٨٠	٩,٠	٢,٤	٢٦,٧	٦,٦	٧٣,٣	٦٣,٠	٣,٨٪

هاليبرتون وعقودها في العراق

قالت شركة هاليبرتون - التي اتهمت بالمبالغة في تسعير عقودها في العراق - إنها ربما تقرر عدم التقدم بعروض جديدة للمنافسة على عقود في العراق إذا قرر الجيش الاميركي تقسيم عقد عملاق حصلت عليه.

يأتي ذلك بعد أن كشف تقرير نشرته صحيفة وول ستريت جورنال عن أن وزارة الدفاع الاميركية (البنتاغون) تنوي تقسيم عقد إمداد وتموين قيمته مليارات من الدولارات سعياً وراء عروض تنافسية لأداء المهمة التي منحها لشركة هاليبرتون لعمليات الامداد والتموين والتخزين والخدمات للقوات الاميركية.

ونقلت الصحيفة عن مسؤول في البنتاغون قوله إن النية تتجه لتقسيم عقد هاليبرتون في العراق الذي يقدر بـ ١٣ مليار دولار إلى ستة عقود أو اكثر والانتهاء من عملية طرح المناقصات نهاية العام.

وقال ديف ليسار الرئيس التنفيذي لشركة هاليبرتون في تصريحات أمام مؤتمر للمحللين بنيويورك نشرت على الانترنت إنه ليس واثقاً من التقدم بعروض (إذا قسمت المهمة في العراق إلى قطع صغيرة كثيرة).

ولكنه أوضح أنه إذا قررت شركته إعادة التقدم بعرض فسترتفع (الهوامش بدرجة كبيرة). وأشار ليسار إلى أنه ينظر ايجابياً بالنسبة لتقدم محتمل بعروض يمكن أن تحقق للشركة هامش ربح قدره نحو ٢٪.

وتتولى شركة (كي بي آر) للهندسة والتشييد التابعة لهاليبرتون حالياً تنفيذ العقد لكنها تعرضت لانتقادات من جانب البنتاغون لعدم تقديم تفسير لمستوى تسعير خدماتها.

وفي الشهر الماضي حث المراجعون الماليون في البنتاغون الجيش على احتجاز ١٥٪ من المدفوعات المستحقة لهاليبرتون عن أعمال إمداد تزيد قيمتها على اربعة مليارات دولار بسبب مشاكل تتعلق بتقديرات الشركة للتكاليف.

تجدر الاشارة إلى أن ديك تشيني نائب الرئيس الاميركي شغل منصب المدير التنفيذي لهاليبرتون في الفترة بين عامي ١٩٩٥ و ,٢٠٠٠

ارتفاع معدلات البطالة...

٥٠٪ من النشطين اقتصادياً يعانون مشكلاتها!

على الرغم من مظاهر التخلف في مستويات أداء القطاعات الاقتصادية في العقود الاخيرة الماضية إلا أن معدلات البطالة لم تكن مرتفعة خلال السبعينيات والثمانينيات.

وتذكر تقارير وزارة التخطيط والتعاون الانمائي: يؤكد ذلك الاعداد الكبيرة من القوى العاملة الاجنبية التي كانت تشكل ظاهرة واضحة في مجريات الحياة الاقتصادية اليومية في العراق إذ تشير بعض الاحصائيات إلى وجود نحو مليون مقيم عربي أو أجنبي خلال العقدين المذكورين وفي الوقت الذي بلغت نسبة العاطلين عن العمل من السكان النشطين اقتصادياً (العاملين والعاطلين الذين يبحثون عن عمل) ٤,٩٪ عام ١٩٨٧ ارتفعت إلى ١٦,٧٪ عام ١٩٩٧ كما شهدت ارتفاعاً خلال الاشهر الماضية.

وقد تمكنت وزارة التخطيط والتعاون الانمائي على الرغم من ظروف العمل الصعبة من تنفيذ مسح ميداني وقد قدرت خلاله نسبة العاطلين عن العمل.. فقد بلغت النسبة ٢٨,١٪ وتباينت تلك النسبة بين الجنسين إذ قدرت بـ ٣٠,٢٪ للذكور مقارنة بـ ١٦٪ للاناث كما تباينت تلك النسب بين المحافظات نتيجة اختلاف مستويات وفاعلية الانشطة الاقتصادية فيها.. ففي العاصمة بغداد التي تستحوذ على ربع سكان العراق قدرت النسبة بـ ٣٣٪.

ولم تقتصر ظاهرة البطالة على العاطلين عن العمل إنما امتدت لتعكس شيوع حالة العمالة الناقصة بين المشتغلين انفسهم.. فقد بلغ معدل العمالة الناقصة بسبب قلة ساعات العمل ٢٣,٥٪ وبلغ المعدل بسبب عدم تطابق الاختصاص ٥,٦٪ أما معدل العمالة الناقصة بسبب قلة المدخولات المتحققة بين العمل فقد بلغ ٢١,٢٪ كما تؤكد تقارير الوزارة: إذا ما اضيفت مؤشرات العمالة الناقصة إلى معدلات البطالة فان ذلك يبعث على القول ان نحو ٥٠٪ من النشطين اقتصادياً يعانون مشكلات البطالة وهو ما يتطلب النهوض بالقطاعات الاقتصادية المختلفة ورفع مستويات التأهيل للاسهام في معالجة هذه الظاهرة الخطيرة وتخطي آثارها الاقتصادية والاجتماعية..

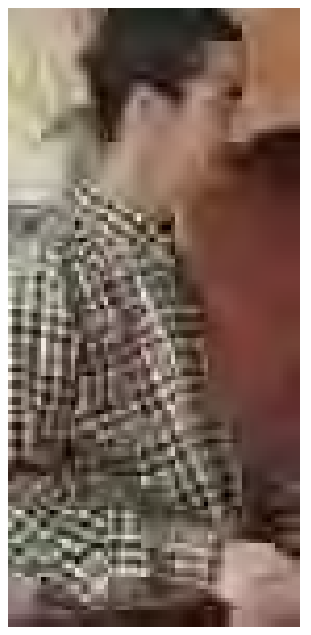

اتفاق مع شركات التأمين العراقية يوفر لها أغطية الاعادة

علمت (المدى) أن مجموعة (ايون) الاميركية المتخصصة في إدارة الاخطار ووساطة التأمين واعادة التأمين وقد وقعت اتفاقاً مع شركات التأمين العراقية الثلاث الحكومية يتضمن قيام المجموعة بتوفير أغطية الإعادة لها.

وذكرت مصادر المجموعة: لقد ابرمنا اتفاقاً تكلفنا بموجبه باسنادات شركات التأمين الثلاث العائدة للقطاع العام وقد كنا السباقين إلى دخول السوق العراقي حيث عرضنا خدماتنا ونأمل في اطلاق مكتب لنا على الأراضي العراقية والتأسيس لآجال طويلة.

واضافت: إن اهتمامنا بالسوق العراقي كبير وتمنياتنا أن تنجلي الاوضاع الامنية للانطلاق مع حركة الاعمار وفي اعتقادنا أن دورنا سيكون كبيراً نظراً للخبرة التي نتميز بها في تقييم الاخطار وتوفير الاستشارات والدراسات لشركات الاعادة والمباشرة..

مباحثات مصرية لبنانية لدعم التعاون الاقتصادي

دعا رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري إلى توقيع اتفاقية مشتركة بين مصر ولبنان بهدف زيادة حجم التبادل التجاري إلى نصف مليار دولار سنوياً وإزالة جميع الحواجز الكمركية وتسهيل حركة البضائع بين البلدين.

وأفاد الحريري - الذي قام بزيارة للقاهرة استغرقت يومين بحثت تعزيز فيها العلاقات الاقتصادية والتجارية - بأن الاتفاقية ستسمح في مرحلتها الأولى بتصدير سلع مصرية إلى لبنان بقيمة ٣٠٠ ملون دولار سنوياً.

وتتيح الاتفاقية للبنان تصدير سلع بقيمة ٢٠٠ مليون دولار إلى مصر على أن تتم زيادة تدريجية في حجم التبادل التجاري بين الدولتين.

يذكر أن الجانبين بحثا إجراءات تسهيل انسياب حركة التجارة بين مصر ولبنان بما يزيد من حجم التبادل التجاري بين البلدين وإزالة العراقيل البيروقراطية ومعوقات تبادل الحاصلات الزراعية بين مصر ولبنان.

وفي لقاء مع رجال الاعمال المصريين عبر رئيس الوزراء اللبناني عن اسفه لضآلة حجم المبادلات التجارية بين القاهرة وبيروت، مشيراً إلى أن حجم واردات لبنان السنوية من الاتحاد الاوروبي يبلغ خمسة مليارات دولار في حين لا تتجاوز المبادلات بين مصر ولبنان ٢٠٠ مليون دولار.

وأشار الحريري إلى إمكانية أن يشهد العام المقبل توقيع اتفاق لاستغلال الغاز الطبيعي المصري عبر خط الانابيب الممتد من مصر إلى الاردن فسوريا وصولاً إلى لبنان وأوربا.

والتقى الحريري خلال الزيارة الرئيس المصري حسني مبارك والامين العام للجامعة العربية عمرو موسى.